



قائمة الاسئلة 2025-05-10 07:01

القضاء الإداري-الثالث-النظام العام-الشريعة والقانون -الفترة الثالثة -درجة الامتحان(90)

أ.م.د/ محمد سليمان ، أ.م.د/ مطيع جبير

- (1) تتميز الدولة الإسلامية عن غيرها، بكونها :
 - (1) - أوجدت القاعدة القانونية
 - (2) + تأسست بناء على العقيدة
 - (3) - دولة فوق القانون
- (2) تدرج رقابتي البرلمان والرأي العام تحت مفهوم الرقابة:
 - (1) + السياسية
 - (2) - القضائية
 - (3) - الادارية
- (3) يأخذ المشرع عند تقرير اختصاصات الإدارة أحد سبيلين منحها:
 - (1) - سلطة مقيدة
 - (2) - سلطة تقديرية
 - (3) + الاثنين معا
- (4) تسعى الإدارة في كل عمل تقوم به إلى تحقيق الصالح العام واذا لم يتحقق كان التصرف مشوباً بعيب:
 - (1) - عدم الاختصاص
 - (2) - الشكل والجراءات
 - (3) + اساءة استعمال السلطة
- (5) انطب المعايير واسهلها في ترتيب تدرج القواعد القانونية للإدارة هو المعيار:
 - (1) - الموضوعي
 - (2) + الشكلي
 - (3) - المادي
- (6) الانعدام هو تخلف ركن من اركان القرار الإداري ويتحقق اذا ما اصاب القرار بعيب:
 - (1) - عدم الاختصاص البسيط
 - (2) + اغتصاب السلطة
 - (3) - مخالفة قواعد الشكل
- (7) تسبب القرار التأديبي من الشكليات:
 - (1) - الثانوية
 - (2) + الجوهرية
 - (3) - غير الموضوعية
- (8) يتحقق شرط الصفة في دعوى الإلغاء في من يكن له:
 - (1) - أهلية
 - (2) + مصلحة
 - (3) - الاجابيتين صحيحة
- (9) يوجد نظام القضاء الموحد في:
 - (1) - فرنسا
 - (2) - مصر
 - (3) + الاجابيتين خاطئة
- (10) يتكون القضاء الإداري الفرنسي من مجموعة محاكم على رأسها :
 - (1) + مجلس الدولة
 - (2) - محاكم القضاء الإداري
 - (3) - المحكمة الإدارية العليا
- (11) من عيوب القضاء المزدوج:
 - (1) + تنازع الاختصاص
 - (2) - عدم استقلال الادارة
 - (3) - سلطات القاضي الواسعة
- (12) الجهة المختصة للفصل في تنازع الاختصاص وتعارض الأحكام في مصر هي:





- (1) - المحكمة الإدارية العليا
- (2) - هيئة مفوضي الدولة
- (3) + المحكمة الدستورية العليا
- (13) دعوى الإلغاء من دعاوى:
- (1) + القانون العام
- (2) - القانون الدولي العام
- (3) - القانون الجنائي
- (14) رقابة القضاء على أعمال الإدارة عادة ما تكون:
- (1) - سابقة
- (2) + لاحقة
- (3) - وقائية
- (15) تخرج من نطاق دعوى الإلغاء القرارات:
- (1) - الادارية الفردية
- (2) - الادارية التنظيمية
- (3) + التشريعية والقضائية
- (16) هيئة مفوضي الدولة بمجلس الدولة المصري تندرج ضمن:
- (1) - قسم الفتوى
- (2) - قسم التشريع
- (3) + القسم القضائي
- (17) العيب النفسي والقصدي المرتبط بإرادة مصدره هو عيب في:
- (1) - محل القرار
- (2) - سبب القرار
- (3) + الغاية من القرار
- (18) من صور عيب المحل التي تتداخل مع عيب السبب:
- (1) - المخالفة المباشرة للقاعدة القانونية
- (2) - الخطأ في تفسير القاعدة القانونية
- (3) + الخطأ في تطبيق القاعدة القانونية على الوقائع
- (19) يعد عيب عدم الاختصاص الموضوعي عيباً:
- (1) + بسيطاً
- (2) - جسيماً
- (3) - في المحل
- (20) وجود الاستعجال عند إصدار القرار الإداري لا يعفي الإدارة من مراعاة قواعد:
- (1) - الشكل
- (2) - الكتابة
- (3) + الاختصاص
- (21) يبحث القاضي من تلقاء نفسه في عيب:
- (1) - المحل
- (2) - السبب
- (3) + عدم الاختصاص
- (22) مفهوم المصلحة في دعوى الإلغاء يختلف عن مفهومها في:
- (1) - الدعاوى المدنية
- (2) - الدعاوى الإدارية الأخرى
- (3) + الإجابتين صحيحة
- (23) القضاء الإداري هو الجهة الوحيدة التي اناط بها القانون الفصل في:
- (1) + دعاوى الإلغاء
- (2) - دعاوى القضاء الكامل
- (3) - الإجابتين صحيحة
- (24) تنتهي سلطة الإدارة الاستثنائية بانتهاء:
- (1) - الميعاد





- (2) - الاجراءات
- (3) + حالة الضرورة
- (25) غاية نظريتي السلطة التقديرية والظروف الاستثنائية هي:
- (1) - تضيق سلطات الإدارة
- (2) + توسيع سلطات الإدارة
- (3) - تعطيل سلطات الإدارة
- (26) مصدر نظرية اعمال السيادة في فرنسا هو:
- (1) - التشريع
- (2) + القضاء
- (3) - الفقه
- (27) تعد نظرية الموظف الفعلي استثناء من حالات:
- (1) - مخالفة القانون
- (2) - السبب
- (3) + اغتصاب السلطة
- (28) تستهدف دعوى الإلغاء ضمان وحماية مبدأ المشروعية لأنها دعوى:
- (1) - شخصية
- (2) - شكلية
- (3) + موضوعية (عينية)
- (29) التماس صاحب الشأن المقدم إلى جهة الادارة مصدرة القرار لسحبه أو الغائه أو تعديله هو:
- (1) + تظلم إداري
- (2) - صلح اداري
- (3) - تفويض وتحكيم حكومي
- (30) اعتداء سلطة إدارية ادنى على اختصاص سلطة اعلى يعتبر عيب عدم اختصاص:
- (1) - مكاني
- (2) + موضوعي
- (3) - اجرائي
- (31) اعتداء الادارة على اختصاصات السلطتين التشريعية والقضائية يجعل القرار مشوباً بعيب عدم اختصاص:
- (1) - بسيط
- (2) - يسير
- (3) + جسيم
- (32) اعتداء سلطة إدارية على اختصاص سلطة ادارية موازية لها يمثل عيب عدم اختصاص:
- (1) - مكاني
- (2) - زمني
- (3) + موضوعي
- (33) قرار محافظ ذمار بتعيين موظف في محافظة اب يعد صورة لعيب عدم الاختصاص:
- (1) - الموضوعي
- (2) - الزماني
- (3) + المكاني
- (34) تعد من أعمال السيادة:
- (1) - كافة تصرفات الوزراء
- (2) - كافة قرارات رئيس الجمهورية
- (3) + الأعمال الدبلوماسية
- (35) توجد ضمن مكونات محاكم القضاء الإداري الفرنسي والمصري ايضا :
- (1) - المحكمة الإدارية العليا
- (2) - محكمة القضاء الإداري
- (3) + المحاكم الإدارية
- (36) يحكم بانهدام القرار المشوب بعيب:
- (1) - الشكل الجوهرى (الموضوعي)
- (2) - ثانوي إجرائي





- (37) (3) + غصب السلطة
يمنح المشرع السلطات الإدارية سلطة تقديرية في القرار الإداري في عنصري:
- (1) - الغاية والاختصاص
(2) - الغاية والشكل
(3) + السبب والمحل
- (38) (3) + الوسيلة المعتمدة للعلم بالقرار الإداري الفردي هي:
- (1) - الإذاعة
(2) + الإعلان
(3) - النشر
- (39) لا يقبل القضاء دعوى الزوج بإلغاء قرار خاص بوظيفة زوجته لعدم توفر:
- (1) - الصفة
(2) - أهلية التقاضي
(3) + المصلحة
- (40) (3) + ميعاد الطعن بإلغاء كل القرارات الإدارية في اليمن:
- (1) لا يوجد ميعاد موحد
(2) - 60 يوما
(3) - خمسة أشهر
- (41) المحاكم التي تختص بنظر دعاوى التعويض عن الأعمال المادية للإدارة في اليمن هي:
- (1) + المحاكم العادية
(2) - المحاكم الجزائية
(3) - المحاكم الإدارية
- (42) (3) + تبنى رجال الثورة في فرنسا مبدأ الفصل بين السلطات بمفهومه:
- (1) - المرن
(2) + الجامد
(3) - الواسع
- (43) دعوى الإلغاء في فرنسا بدأت على شكل:
- (1) + تظلم إداري رئاسي
(2) - دعوى قضائية
(3) - فتوى قانونية
- (44) الوسيلة التي ابتكرها القضاء الإداري للعلم بالقرار الإداري:
- (1) - الاعلان
(2) - النشر
(3) + العلم اليقيني
- (45) (3) + اذا قرر المشرع أخذ رأي جهة قبل اتخاذ القرار فإن عدم القيام بذلك يجعل القرار معيبا بعيب:
- (1) - عدم الاختصاص
(2) - السبب
(3) + الشكل
- (46) قرار رئيس البرلمان بتعيين موظف أو ترفيته يعتبر:
- (1) + قرارا إداريا يجوز الطعن بإلغائه
(2) - عملا برلمانيا لا يخضع لرقابة القضاء
(3) - عملا تشريعا يتضمن قواعد عامة ومجردة
- (47) سلطة قاضي الإلغاء في الحكم بالإلغاء :
- (1) + تقتصر على تقرير المشروعية من عدمها
(2) - تمتد لتشمل تعديل القرار
(3) - تتسع لتوجيه أوامر للإدارة وعمالها
- (48) (3) + ينصرف مفهوم المصلحة في دعوى الإلغاء إلى:
- (1) - توافر الحق الشخصي للطاعن
(2) - توافر الأهلية
(3) + المساس بالمركز القانوني للطاعن





- (49) عيوب المشروعات الخارجية للقرار هي :
- (1) + عيب عدم الاختصاص وعيب الشكل
 - (2) - عيب مخالفة القانون والانحراف بالسلطة
 - (3) - عيب السبب وعيب الغاية
- (50) مخالفة قاعدة تخصيص الاهداف تجعل القرار معيبا بعيب :
- (1) - الانحراف بالسلطة
 - (2) - اساءة استعمال السلطة
 - (3) + كل الإجابات صحيحة

